المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/02/2013

في تقرير سري صادم صدر عن جهة رسمية : خروقات تشيب لها الولدان أبطالها رجال أمن خلال أحداث بوعياش

حسن الخباز ـ هبة بريس

توصل مؤخرا إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتقرير سري صادم فضح عدة جهات أمنية واتهمها بالكثير من الخروقات التي تشيب لها الولدان.

وقد جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن القوات الأمنية التي تكلفت بحفظ الأمن إبان أحداث بوعياش أقدمت على اقتحام المتاجر واستولت على محتوياتها.

وقد ذكرت يومية المساء الصادرة غدا أن القوات الأمنية تورطت حسب التقرير ذاته في الإستعمال المفرط للقوة في مواجهتها مع المواطنين العزل في كل من بوعياش وإيمزورن وبوكيدارن.

جدير بالذكر أن الأحداث المذكورة وقعت خلال شهر مارس من السنة الفارطة وذهب ضحية هذه الأحداث الكثير من الضحايا سواء من رجال الأمن أو من المواطنين ، ويعتبر هذا أول تقرير لجهة رسمية يتهم الأمن بالضلوع في هذه الجرائم .

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك تعقد دورتها العادية الرابعة

و.م.ع - 09.02.2013 - 17h10

وجدة /9 فبراير 2013/ومع/ عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك، اليوم السبت بوجدة، دورتها العادية الرابعة برسم 2012 والتي خصصت، بالأساس، لاستعراض وتقييم عمل اللجنة خلال السنة الماضية ومشروع برنامج عملها للسنة الجارية.

وأكد السيد محمد العمرتي رئيس اللجنة في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه الأخيرة أنجزت خلال سنة 2012 مجموعة من البرامج المرتبطة بحماية حقوق الإنسان ومعالجة شكايات المواطنين ورصد ما يجري على الصعيد الجهوي فيما يتعلق بهذه الحقوق والحريات العامة بصفة أساسية، بالإضافة إلى برامج أخرى تتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان والتحسيس بها، خاصة على مستوى تفعيل الشراكات في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، أشار إلى برنامج الشراكة المبرمة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية والمتعلقة بتنظيم دورات تكوينية لمنشطي أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالمؤسسات التعليمية الثانوية، مضيفا أن اللجنة ستواصل مع الأكاديمية ضمن هذا البرنامج بتنظيم دورات تكوينية لمنشطي الأندية على مستوى المؤسسات الإعدادية بالجهة.

وذكر بأن اللجنة قامت أيضا بأنشطة أخرى في مجال إثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمتمثلة بالخصوص في تنظيم مائدة مستديرة تم خلاله الانفتاح على الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين لتدارس القضايا الحقوقية التي تحظى بالأولوية على صعيد الجهة، وخاصة مواضيع الهجرة غير النظامية وظاهرة التهريب وآثارها الوخيمة على مستوى الصحة، بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالمناطق الحدودية للجهة الشرقية وانعكاساتها السلبية على الأسر المشتتة بين الشريط الحدودي.

وبخصوص مشروع برنامج عمل اللجنة للسنة الجارية، أكد السيد العمرتي أن اللجنة ستنجز على الخصوص بعض البرامج التي لم يتم إنجازها السنة الماضية والمتمثلة بالأساس في تنظيم يوم دراسي حول حق المواطن بالجهة الشرقية للولوج إلى الصحة في ظل ما يطرحه هذا الموضوع من مشاكل للمواطنين، بالإضافة إلى ندوة وطنية حول المواطنة بين الحريات والمسؤوليات والتي ستنظم بتنسيق وتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار اختصاصات اللجنة في مجال إثراء الفكر والحوار حول قضايا الديمقراطية وترسيخ أسسها وبناء دولة الحق والقانون.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة –Âفكيك، التي تم تنصيبها في العاشر من يناير ،2012 تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

ويشمل النفوذ الترابي للجنة عمالة وجدة أنكاد وأقاليم بركان وفجيج وجرسيف وتاوريرت وجرادة. ج/ح ل/ل م

تقرير يتهم الأمن بسرقة المتاجر في أحداث بوعياش

1985/1/9

وضعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والتابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بين يدي إدريس اليزمي، رئيس المجلس، تقريرا صادما حول أحداث بني بوعياش، التي اندلعت خلال شهر مارس من السنة الماضية، حسب ما علمته «المساء» من مصادر مطلعة. واستنادا إلى نفس المصادر، فإن التقرير ورط قوات الأمن في تجاوزات خطيرة مثل اقتحام المتاجر والعبث بمحتوياتها وسرقة اللحوم أثناء اندلاع شرارة الأحداث. وأبرز نفس التقرير، الذي أحيط بسرية كبيرة، أن قوات الأمن استعملت القوة بشكل مفرط في المواجهات التي شهدتها كل من بني بوعياش وإمزورن وبوكيدارن.

التقرير الذي اعتمد على المعاينة الميدانية توقف عند التجاوزات التي حدثت في كل من بني بوعياش وإمزورن وبوكيدارن، ونبه إلى وجود خروقات كبيرة صاحبت التدخل الأمني. وتحدث التقرير ذاته عن تجاوزات للمتظاهرين تمثلت بالأساس في قطع الطريق وتعطيل حركة المرور أثناء الاحتجاجات.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح منح المجلس الأعلى للسلطة القضائية خمس وظائف أساسية كبرى

فتن العفاني

6853/1

اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مذكرة أصدرها بشأن التنزيل الدستوري في الباب الخاص بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية منح هذا المجلس خمس وظائف أساسية كبرى، تتمثل في تدبير المسار المهني للقضاة، والاضطلاع بالوظيفة الاستشارية بحيث يصدر المجلس بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان، آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدأ فصل السلط، هذا فضلاً عن الاضطلاع بوظيفة المراقبة والافتحاص والتفتيش، ووضع تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، وإصدار التوصيات الملائمة بشأنها.

واقترح المجلس الوطني في هذا الصدد، وضع توزيع جديد لبعض الاختصاصات التي تمارسها حاليا وزارة العدل، كان تنقل إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية الصلاحيات المخولة حاليا إلى وزارة العدل والحريات في مجال تنظيم العمليات الانتخابية الخاصة بممثلي القضاة، بحيث يتم تحديد إجراء انتخاب ممثلي القضاة بقرار صادر عن الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية شهرا على الأقل قبل انتهاء مدة انتداب القضاة المنتخبين، وكذا جميع العمليات المتعلقة بهذا الشأن.

كما تقترح المذكرة التي أشارت إلى الفصل 115 من الدستور الذي يخص تركيبة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، على أن يكرس القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية مجموعة من القواعد الضامنة للاستقلالية المالية والإدارية للمجلس، على أن تستجيب طريقة انتخاب ممثلي القضاة لمتطلبات الشفافية والبساطة مع تأمين تمثيلية منصفة للنساء القاضيات.

كما دعا المجلس باعتباره مؤسسة وطنية ممثلة في الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة العدالة، وتساهم في النقاش العمومي الدائر حول إصلاح القطاع الاستراتيجي، (دعا) في مذكرته إلى جعل مقتضيات القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية تكرس عددا من حقوق وواجبات الأعضاء، والتنصيص على أن يمارس أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية مهامهم باستقلال وتجرد ونزاهة، على أن يمتد هذا التجرد والنزاهة إلى مسألة دراسة اقتراحات الترقي التي تعتبر لحظة مفتاحا في تطور المسار المهني للقضاة بحيث يتم إرساء آلية تجعل القضاة الأعضاء في المجلس الأعلى للسلطة القضائية خارج التنافس مع نظرائهم.

هذا مع إمكانية أن يفرض أحد مقتضيات هذا القانون التنظيمي على أعضاء وموظفي المجلس الالتزام بالسر المهني.

كما يقترح أن يلزم هذا القانون التنظيمي الأعضاء بالتصريح بكل تنازع للمصالح من شأنه أن يؤثر على قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مشيرا على أنه في حالة تكريس هذا المبدأ، يمكن تحديد كيفيات التصريح بتنازع المصالح في النظام الداخلي للمجلس، كما يمكن أن يمنع على الأعضاء استعمال صفاتهم كأعضاء بهذا المجلس لأغراض ذات طابع شخصي، كيفما كانت.

ومن بين الاختصاصات التي طالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتخويلها للمجلس الأعلى للسلطة القضائية تتحدد أساس في تعيين القضاة وتدبير مسارهم المهني بمختلف أوجهه (التعيين، الترقية، الوضعيات النظامية، النقل، الانتداب، الانقطاع عن العمل)، والمساهمة إلى جانب وزارة العدل في تدبير تعيين وتدريب الملحقين القضائيين، فضلا عن السهر على تطبيق المقتضيات المتعلقة بحقوق وواجبات القضاة، والبت في المجال التأديبي الخاص بالقضاة، علما تشير المذكرة إلى أن القرارات التأديبية يمكن أن تكون موضوع طعن بالشطط في استعمال السلطة أمام أعلى هيأة قضائية إدارية بالمملكة.

وتضيف المذكرة على أنه يمكن للمجلس الأعلى للسلطة القضائية أن يضطلع بوظيفة المراقبة والافتحاص والتفتيش، بحيث يمكنه أن يكلف أحد أعضائه أو أكثر بمهمة استطلاعية لدى محكمة النقض، محاكم الاستئناف، أو لدى محاكم أول درجة وكذا لدى المعهد العالي للقضاء.

وتخول المذكرة للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية اختصاص تعيين القضاة كمفتشين بناء على اقتراح لجنة خاصة داخل المجلس نفسه، تنشأ لهذا الغرض، على أن يتوفر القضاة المعينون كمفتشين على سلطة عامة للتحري والتحقق والمراقبة ويمكنهم على الخصوص استدعاء القضاة المعنيين بالأمر والاستماع إليهم والاطلاع على جميع الوثائق المفيدة.

ويقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ذات السياق توزيعا جديدا لمهمة التفتيش، حيث يقوم بتخويل اختصاص تفتيش المحاكم إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث تقوم المفتشية العامة، تحت السلطة المباشرة للرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بالتفتيش المستمر للمحاكم، في حين تفتيش المصالح التابعة لوزارة العدل يبقى من اختصاص وزارة العدل.

ودعت المذكرة في هذا الصدد والتي تضم مقترحات تهم مختلف الجوانب المتعلقة برؤساء المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي تم استلهام أسسها وصياغتها بالاعتماد على ما تضمنته مقتضيات الدستور الجديد، والمبادئ الأساسية لما تنص عليه بعض المواثيق والتوصيات الأممية بشأن استقلال السلطة القضائية فضلا عن تجارب مقارنة لكل من فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، رومانيا،...، (دعت) أن يكرس في القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الضمانة الجديدة الواردة في الفصل 109 من الدستور، من أجل تمكين القاضي، كلما اعتبر أن استقلاله مهدد أن يحيل الأمر على المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بحيث ينص القانون التنظيمي على مقتضى يمنح للرئيس المنتدب إمكانية أن يأمر المفتشية العامة بمباشرة التحريات اللازمة، على أن يتضمن النظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية كيفيات هذه الإحالة.

وجدة

26817

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة- فكيك. السبت بوجدة. دورتها العادية الرابعة برسم 2012 والتي خصصت. بالأساس. لاستعراض وتقييم عمل اللجنة خلال السنة الماضية ومشروع برنامج عملها للسنة الجارية.

وأكد محمد العمرتي رئيس اللجنة في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء. أن هذه الأخيرة أنجزت خلال سنة 2012 مجموعة من البرامج المرتبطة بحماية حقوق الإنسان ومعالجة شكايات المواطنين ورصد ما يجري على الصعيد الجهوي فيما يتعلق بهذه الحقوق والحريات العامة بصفة أساسية. بالإضافة إلى برامج أخرى تتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان والتحسيس بها. خاصة على مستوى تفعيل الشراكات في هذا المجال.

وفي هذا الصدد. أشار إلى برنامج الشراكة المبرمة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية والمتعلقة بتنظيم دورات تكوينية لمنشطي أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالمؤسسات التعليمية الثانوية. مضيفا أن اللجنة ستواصل مع الأكاديمية ضمن هذا البرنامج بتنظيم دورات تكوينية لمنشطي الأندية على مستوى المؤسسات الإعدادية بالجهة.

وذكر بأن اللجنة قامت أيضا بأنشطة أخرى في مجال إثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمتمثلة بالخصوص في تنظيم مائدة مستديرة تم خلاله الانفتاح على الفاعلين الجمعويين والمؤسساتيين لتدارس القضايا الحقوقية التي تحظى بالأولوية على صعيد الجهة. وخاصة مواضيع الهجرة غير النظامية وظاهرة التهريب وآثارها الوخيمة على مستوى الصحة. بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالمناطق الحدودية للجهة الشرقية وانعكاساتها السلبية على الأسر المشتتة بين الشريط الحدودي.

الـ CNDHيعد ورقة لإعادة النظر في المحكمة العسكرية

هسبريس- محمد بن الطيب
الاثنين 11 فبراير 2013 - 10:50

علمت هسبريس من مصدر مطلع أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد ورقة لإعادة النظر في المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية التي يوجد مقرها في الرباط، وربما يتجه إلى المطالبة بإلغائها.

وحسب ذات المصدر فإن ورقة من هذا القبيل والتي ستثير جدلا قانونيا واسعا تأتي كرأي للمجلس على غرار جميع القوانين التي يصدر حولها الـ CNDHآراءه، مؤكدا أن هذه الورقة ستتجه في جميع الأحوال إلى جعل المحكمة العسكرية متخصصة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الورقة ستجعل المحكمة العسكرية مقتصرة على الضبط العسكري في حال تورط أفراده في العمليات الإرهابية أو مخالفة الضوابط المسيرة للجيش، مشيرا أنه مع المقتضيات الدستورية الجديدة أصبح تعديل القانون المنظم لها أمرا ضروريا.

هذا وينص دستور فاتح يوليوز على أن "تُحدث المحاكم العادية والمتخصصة بمقتضى القانون"، مشددا على أنه "لا يمكن إحداث محاكم استثنائية"، وهو ما يعني أن ورقة المجلس ستستند على هذا الفصل، يقول مصدر هسبريس.

الخبر

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد دورتها الرابعة

523/10

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فكيك، يوم السبت الماضي، بمدينة وجدة، دورتها الرابعة العادية برسم سنة 2012.

وحسب بلاغ للجنة، فإن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن استعراض وتقييم عمل اللجنة خلال سنة 2012 ومناقشة مشروع برنامج عملها لسنة 2013 بالإضافة إلى مجموعة من النقط الأخرى المختلفة.

وأضاف أن الهدف من انعقاد هذه الدورة هو ما جاء في مقتضيات الظهير الشريف الصادر في فاتح مارس 2011 المتعلق بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا النظام الداخلي للمجلس.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فكيك، التي تم تنصيبها في 10 يناير 2012 تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، بالإضافة إلى العمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

"السيوري": مُحاكمة معتقلي "اكديم ازيك" عادلة والمتهمين مثلوا أمام المحكمة بدون أصفاد

10:50:06 الاثنين 11 فبراير 2013

زنقة 20 . ماب

أكدت جميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة وعضو فريق عمل الملاحظة المتكون من مجموعة من الجمعيات والهيئات الحقوقية الوطنية،وجود "مؤشرات جد إيجابية تسير في تجاه إقرار محاكمة عادلة" للمتهمين في أحداث تفكيك مخيم اكديم إيزيك بالعيون، الذين استؤنفت اليوم الجمعة أطوار محاكمتهم بالمحكمة العسكرية بالرباط.

ويتشكل فريق العمل المذكور من ممثلين عن جمعية عدالة والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان والهيئة المغربية لحقوق الانسان، والمرصد المغربي للحريات العامة، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية.

وأوضحت السيوري، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش الجلسة الثانية للمحاكمة، أن تلك المؤشرات تتمثل في قبول طلبات هيئة الدفاع المتعلقة بالاستماع لبعض الشهود، والاستجابة لشهود النفي الذين حضروا إلى المحكمة وسيتم الاستماع إليهم، وقبول إحضار المحجوزات وفك الأختام أمام المحكمة.

وأشارت أيضا إلى علنية الجلسات كأحد الضمانات للمحاكمة العادلة، وكذا حضور ملاحظين دوليين ووطنيين وممثلين عن الجمعيات الحقوقية وملاحظين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والصحافة الدولية والوطنية للجلستين الأولى والثانية للمحاكمة.

كما سجلت السيوري مثول المتهمين أمام المحكمة بدون أصفاد ، مشيرة إلى أن الدفاع " قدم دفوعاته بكل أريحية" .

ويتابع في هذه القضية 24 شخصا، ألقي عليهم القبض إثر الأحداث التي تعود إلى شهري أكتوبر ونونبر 2010.

ويواجه هؤلاء الأشخاص تهما ب" تكوين عصابات إجرامية، واستعمال العنف ضد قوات الأمن مما أدى إلى القتل العمد والتمثيل بالجثث".

LE SOIR

Inauguration du centre des études sahariennes

UNIVERSITÉ L'université Mohamed V-Agdal a inauguré, jeudi 7 février, son centre des études sahariennes. Un temple du savoir destiné exclusivement à la recherche scientifique sur les provinces du Sud.

1263/8

N.B.NDIYAE

© DR

Le centre des études sahariennes a été inauguré par le ministre de l'enseignement supérieur Lahcen Daoudi.

Avis aux étudiants, chercheurs et professeurs désireux d'élargir leurs connaissances et voulant approfondir leurs acquis dans les domaines relatifs aux provinces du Sud! Le tout nouveau Centre des études sahariennes, inauguré par le ministre de l'enseignement supérieur Lahcen Daoudi constitue un véritable laboratoire pour eux. Niché au coeur de la faculté des lettres et des sciences humaines, le centre des études sahariennes veut répondre à la nécessité d'encourager des recherches pluridisciplinaires dans les domaines de la connaissance historique, sociale et culturelle dans sa plus large acceptation du Sahara. L'objectif étant de contribuer à la préservation de la mémoire, à la réalisation de recherches appliquées et à asseoir les bases d'un débat scientifique serein. La composante Hassani est également prise en compte. Elle est l'un des soubassements de sa création, en vu d'enraciner l'identité culturelle marocaine pluraliste.

Le CNDH accompagne le CES

Ce centre qui se targue d'être prochainement un pôle d'excellence des études sahariennes est une initiative de la faculté des lettres et des sciences humaines de l'UM5A, de l'agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du sud du Royaume, de l'Office chérifien des phosphates et du conseil national des droits de l'Homme. Ces différents partenaires ont signé une convention de partenariat en prélude à la création du centre. Le CNDH s'est engagé, à cet effet, à encourager la recherche en matière d'archives, d'histoire et de mémoire à travers le financement des recherches et à assurer l'équipement du centre en matériel nécessaire au travail de terrain. Le financement des manifestations scientifiques du centre dirigé par Rehhal Boubrik, sera assuré par l'Agence des provinces du sud. Cette dernière allouera un budget annuel.

Contribuer au développement des provinces du sud

La recherche au service du développement sera au cœur des activités du centre. A l'intérieur de ces bâtiments flambants neufs, les jeunes chercheurs tenteront de répondre aux différentes questions utiles et nécessaires au développement des provinces du sud. Il est prévu pour la mémoire, d'établir une base de données, la publication de livres en format papier et numérique et des produits audiovisuels. « *Un premier master est disponible pour l'année universitaire 2013-2014, Homme et espace au Sahara : dynamique sociale* », a indiqué le directeur du Ces Rehhal Boubrik, en attendant l'ouverture prochaine de masters sur la thématique du Sahara. Particulièrement tourné vers les régions de Guelmim - Esmara, Laâyoune -Boujdour - Sakia El Hamra et Oued-Eddahab - Lagouira, le centre entend s'ouvrir à d'autres espaces sahariens.◆

MAROC: LE RÔLE DU CNDH ET L'ETAT DE DROIT

Par Lamine Ould Dada

Depuis plus d'une décennie, le Maroc vit sur le rythme d'une dynamique réformiste d'envergure allant dans le sens du renforcement des acquis en matière économique, politique, sociale et institutionnelle. Ce dynamisme ne cesse de croître depuis l'adoption de la Constitution de 2011. Laquelle constitue un tournant historique dans le processus de consolidation de l'édifice de l'Etat de droit.

En effet, le respect des fondements de la démocratie, de l'Etat de droit et des droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus, se trouve à la tête des priorités du royaume du Maroc. L'on relève à cet égard les articles 161 à 164 de la nouvelle Charte fondamentale, qui sont consacrés aux instances de protection et de promotion des droits de l'Homme.

Héritier légitime du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) réaffirme l'engagement du royaume à protéger et à promouvoir les droits et libertés des citoyens, en s'inscrivant dans le sillage de ses engagements internationaux en la matière.

Ainsi, en vertu de l'article 161 de la Constitution, le CNDH est chargé « (…) de connaître de toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme et des libertés, à la garantie de leur plein exercice et à leur promotion, ainsi qu'à la préservation de la dignité, des droits et des libertés individuelles et collectives des citoyennes et citoyens, et ce, dans le strict respect des référentiels nationaux et universels en la matière ».

Institution phare de la transition démocratique au Maroc, le CNDH devait reprendre le flambeau de son devancier, qui lui a indéniablement pavé la voie. En effet, c'est grâce aux recommandations du CCDH qu'il y a eu une révision des règles du code de procédure pénale de manière à protéger le droit de la personne à la liberté et à la dignité.

LA JUSTICE DOIT SUIVRE SON COURS

Notons, par ailleurs, que le CNDH est doté de compétences régionales à travers des commissions régionales des droits de l'Homme. La résolution 1979 du Conseil de sécurité des Nations Unies, adoptée le 27 avril 2011, a accueilli favorablement la création, par le CNDH, de deux antennes dans les provinces du sud, en l'occurrence, la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara et celle de Dakhla-Aousserd.

Force est de constater que les provinces du sud reçoivent toute l'attention des autorités publiques dans la perspective de diminuer sensiblement le taux de criminalité qui y sévit.

L'on relève, à cet égard, le procès d'un groupe de 24 accusés, poursuivis dans le cadre des événements liés au démantèlement du camp de Gdeim Izik, pour atteinte grave à la sécurité intérieure et extérieure de l'Etat, formation d'une bande criminelle et atteinte aux fonctionnaires publics dans le cadre de l'exercice de leur fonction.

La justice, dans le cadre d'un procès équitable, doit suivre son cours. Faut-il noter la présence de Jamila Sayouri, membre du CNDH, en vue d'observer le déroulement du procès, outre quelques 77 observateurs internationaux et nationaux. Ce qui atteste indéniablement des avancées que connaît le chantier de la justice au Maroc.

En tout état de cause, toutes les cautions, qu'elles soient constitutionnelles, à travers les dispositions de la nouvelle Loi fondamentale, ou institutionnelles, à travers, entre autres, le CNDH et ses commissions régionales, sont réunies pour faire bénéficier le procès de garanties suffisantes.

Art19
Dernière modification le vendredi, 08 février 2013 21:38